الفصل الثالث
المخالفون لمذهب السلف في باب أسماء الله وصفاته

ضلّ عن الصراط المستقيم في باب أسماء الله وصفاته الذي كان عليه السابقون الأولون من الصحابة والتابعين، والذين سلكوا طريقهم من بعدهم أقوام انحرف بهم المسار، وإن تفاوت ضلال هؤلاء، فبعضهم ضلّ ضلالا كلّيا، وكان ضلال فريق آخر جزئيا.

وسنتناول في المباحث التالية أنماط هذه الانحرافات، ونلقي عليها أضواء كاشفة تعصم مَنْ طالعها بمشيئة الله من التردّي في الهاوية.

المبحث الأوّل
الذين يصفون الباري بصفات النقص

وهؤلاء هم الأراذل في هذه الأمة، الذين يسبون الخالق، ويصفونه بصفات النقص التي يتنزه عنها العباد المخلوقون المربوبون، وهؤلاء هم زنادقة هذه الأمّة وضلالها، وهم في هذه الأمّة كسابقيهم من بني إسرائيل الذين زعموا أن ﴿يد الله مغلولة، غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾.[1]

وقال قدوة هؤلاء من ضالّي بني إسرائيل: ﴿إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب

---

(١) سورة المائدة: ٦٤

ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب السعير ﴾ . [1]

وزعم ضُلاّ ل بني إسرائيل أن الله تعب بعد خلقه للسموات والأرض في ستة أيام فاستراح في اليوم السابع فأكذبهم الله في مقالتهم عليه ﴿ ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب ﴾[2] .

وزعم بعض أهل الجاهلية أنَّ الله لا يعلم حديث السرِّ والنجوىَ ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون ، وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين﴾ [3] . وقال في هذا الصنف : ﴿ أم يحسبون أنا لانعلم سرهم ونجواهم﴾[4] .

ومن صفات النقص التي وصف الضالون ربَّهم بها أنَّ الملائكة بنات الله ، وان عيسى ابن الله ، وأن الله اتخذ صاحبة ، وقد نزه الله ـ تبارك وتعالى ـ نفسه عن هذا الافتراء العظيم في مثل قوله : ﴿ قل هو الله أحد، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد ﴾ . [5]

وقوله : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا ، لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا ، وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ﴾ . [6]

---

(١) سورة آل عمران : ١٨١

(٢) سورة ق : ٣٨

(٣) سورة فصلت : ٢٢ ـ ٢٣

(٤) سورة الزخرف : ٨٠

(٥) سورة الاخلاص

(٦) سورة مريم : ٨٨ ـ ٩٢

المبحث الثاني
الذين يشبّهون الله بخلقه

زعم بعض الذين يُنْسَبُون إلى الإسلام ممن ضلّ في باب الاعتقاد ضلالا عظيما أنّ صفات الله كصفات البشر ، وذاته كذوات المخلوقات ، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوًا كبيرا .

وما كان للمسلم أن يحكي مقالة هؤلاء لولا أن المقام مقام بيان لباطل هؤلاء وتحذير منه . والذين قالوا هذه المقالة أكثرهم من الفرق الضالة المبتدعة ، فقد زعم هذا الزعم وتوجه هذا الاتجاه غلاة الشيعة ، ووصل هذا المرض إلى بعض أهل الحديث وبعض أتباع الأئمة : أبي حنيفة ، وأحمد، والشافعي ، ومالك .

يقول الشهرستاني رحمه الله تعالى : « الذين صرحوا بالتشبيه جماعة من الشيعة الغالية ، و جماعة من أهل الحديث الحَشَوية ، مثل الهشامين من الشيعة ، ومثل مضر وكَهْمَس وأحمد الهجيمي ، وغيرهم من الحَشَوِية »[1] .

وقال الرازي : « كان بُدوُّ التشبيه في الإسلام من الروافض مثل بنان بن سمعان الذي كان يثبت لله تعالى الأعضاء والجوارح ، وهشام بن الحكم بن سالم الجواليقي ، ويونس بن عبد الرحمن القُمّي ، وأبو جعفر الأحْول الذي كان يُدْعى شيطان الطاق، وهؤلاء رؤساء علماء الروافض ، ثمّ تهافت في ذلك المحدّثون الذين لم يكن لهم نصيب من المعقولات »[2] .

وفرق الشيعة الغالية التي قالت بالتشبيه وذكرها الرازي هي : الحَكَمِية أصحاب هشام بن الحكم ، والجَوَاليقية أتباع هشام بن سالم الجَوَاليقي الرافضي ، واليُونسية أتباع يونس بن عبد الرحمن القُمّي ، والشيطانية أتباع شيطان الطاق ، والحواريّة

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني : ١/١٠٥

(٢) اعتقاد فرق المسلمين والمشركين : ص: ٦٣

أصحاب داود الحواري[1] . وهناك فرقة ثالثة قالت بالتشبيه وهم الكرامية أتباع أبي عبدالله محمد بن كرّام من زهاد سجستان[2] .

ويقول ابن تيمية : « المشبهة والمجسِّمة في غير أصحاب أحمد أكثر منهم فيهم ، فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية ، وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم ، والكراميَّة المجسمة كلهم حنفية »[3] .

وقد أطال أبو الحسن الأشعري في بيان مقالة هؤلاء فمما قاله فيهم ، ونقله عنهم: «قال هشام بن الحكم : الله جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، نور ساطع له قدر من الأقدار بمعنى أن له مقدارا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ، ومِجَسّة ، لونه هو طعمه ، وهو رائحته ، وهو مجسّة ، وهو نفسه لون ، ولم يثبت لونا غيره ، وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد ». وحكى عنه أبو الهذيل : أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده .

وحكى عنه ابن الراوندي : أنه زعم أن الله ـ سبحانه ـ يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلت عليه .

وحكى عن داود الجواربي أنه كان يقول : أجوف مِنْ فيه إلى صدره ، ومُصْمَتٌ ما سوى ذلك ، وكثير من الناس يقولون : هو مُصْمَتٌ ، ويتأوَّلون قوله تعالى : ﴿الصمد﴾ المصمت الذي ليس بأجوف .

وقال هشام بن سالم الجواليقي : « إنَّ الله على صورة الإنسان ، وأنكر أن يكون لحما ودما ، وأنه نور ساطع يتلألأ بياضا ، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان ،

---

(١) انظر كلام الرازي عليه في المصدر السابق : ص ٦٤-٦٦

(٢) انظر الكلام عليهم في المصدر السابق ص : ٦٧

(٣) العقيدة الواسطية لابن تيمية : ص ٣٠ . المطبعة السلفية القاهرة ـ الطبعة التاسعة ١٣٩٩ هـ .

سمعه غير بصره ، وكذلك سائر حواسه ، له يد ورجل وأذن وأنف وفم ، وأن له وفرة سوداء .

وممن قال بالصوره من ينكر أن يكون الباري جسما ، وممن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون الباري صورة »[1] .

وقال الشهرستاني : « حكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنَّه حكى عن مُضَرَ وكَهْمَس وأحمد الهَجِيمِي أنهم أجازوا على ربّهم الملامسة والمصافحة ، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة ، إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حدّ الإخلاص والاتحاد المحض .

وحكى الكعبي عن بعضهم أنَّه كان يجوز الرؤية في دار الدنيا ، وأن يزوره المؤمنون ويزورهم . وحكى عن داود الجوازبي أنه قال : أعفوني عن الفرج واللحية، وأسألوني عما وراء ذلك »[2] .

---

(١) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري : ص ٢٠٧- ٢١٠

(٢) الملل والنحل للشهرستاني : ١/ ١٠٤

المبحث الثالث
نفاة الصفات وفرقهم

اللون الثالث من ألوان الانحراف في هذا الباب هو نفي صفات الجلال والكمال عن الله التي امتدح بها نفسه ، أو امتدحه بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاد أنها صفات نقص يجب أن يُنَزَّه الباري عنها ، وهؤلاء جمعوا في مقالاتهم هذه كثيرا من أصول الضلال ، فإن النفاة يكذِّبون النصوص التي قررت هذه الصفات ، ويقدِّمون عليها ما قررته عقولهم الضعيفة ، ويزعمون أنها صفات نقص ، والله امتدح نفسه بها ، أضِفْ إلى هذا كله أنهم يطعنون في فقه السلف من الصحابة والتابعين وعلماء الإسلام ، ويزعمون أنهم على باطل ، وأنَّ الحق فيما جاؤوا به من الضلال ، والنفاة أنماط منهم المغرق في نفي الصفات ، فنفى أسماء الله وصفاته ، ومنهم من نفى الصفات دون الأسماء ، ومنهم من نفى بعض الصفات دون بعض .

واختلفت الدوافع والبواعث عند النفاة ، فبعضهم اتخذ هذا الطريق سبيلا لهدم عقيدة الإسلام ، والتلبيس على المسلمين ، وبعض النفاة لم تسعفهم عقولهم في معرفة الحق ، فردوا صفات الله ونفوها بشبهات واهية ، وتخرُّصات تأباها الشريعة الغراء ، وتردُّها الفطرة السليمة والعقول المستقيمة .

المطلب الأوّل الفرقة الأولى : الفلاسفة

وهؤلاء ينكرون ماهيّة الرب الزائدة على وجوده ، كما ينكرون صفات كماله ، وأنَّه لا سمع له ولا بصر ، ولا قدرة ولا حياة ، ولا إرادة ولا كلام ، ولا وجه ولا يدين ، وليس فيه معنيان ، يتميز أحدهما عن الآخر ألبتة .

وقد أجمع الذين سُمُّوا بفلاسفة الإسلام أمثال ابن سينا والفارابي وابن رشد وغيرهم على أن صفات الله ليست معاني قائمة بذات الله تعالى زائدة عليها ، بل

هي ذاته ، وقولهم هذا ينتهي إلى إنكار وجود الصفات ونفيها نفيا تاماً.

وقد جعل الفلاسفة الألوهية بمقالتهم هذه : فكرة مجردة لا مضمون لها ، فالذات التي لا صفات لها هي فكرة عقلية ليس لها وجود في الحقيقة ، وهي أشبه بالعدم منه بالوجود ، ولذلك ردَّد علماؤنا كثيرا في مدوناتهم أنَّ المشبِّه يعبد صنما ، والمعطِّل يعبد عدما .

واستدل الفلاسفة على مذهبهم بأن إثبات الصفات لله يقتضي أن يكون الباري مركَّبا ، وأن يكون جسما مؤلفا ، وهذا ينافي إثبات الوحدانية لله . فجعلوا ربَّ العباد من جنس الجوهر الفرد الذي لا يُحِسُّ ولا يرى ، ولا يتميز منه جانب من جانب ، بل الجوهر الفرد يُمكْن وجوده ، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين مستحيل وجوده، فهو وجود مطلق لا تعيَّن فيه ، والوجود المطلق ليس له حقيقة في الأعيان ، بل هو وجود في الأذهان ، وقد أدَّى هذا المسار بهم إلى نفي واجب الوجود .

والفلاسفة لا يصفون الرب إلا بصفات سلبيّة محضة ، أو إضافيّه محضة ، أو مؤلفة من إضافة وسلب . والسر في ذلك عندهم أنَّ السلوب والإضافات لا توجب تعدُّداً أو كثرة في ذات الله .

فإذا قيل : واحد ، فمعناه سلب الشريك والنظير وسلب الانقسام ، وإذا قيل : قديم ، فمعناه سلب البداية عن وجوده ، وإذا قيل : جواد وكريم وغني ، فمعناه إضافته إلى أفعال صدرت منه .

وكذا يتولد من وَصْفَيِّ الإضافة والسلب للأول أسام كثيرة في ذاتها ، وهؤلاء الذين يُسَمَّون بفلاسفة الإسلام الذين نظروا في كتب فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون الإسكندري ، فآمنوا بما فيها من خزعبلات وضلالات ، وقد عظم في نفوس هؤلاء تلك الفلسفة ، وظنُّوها حقائق لا تكذب ، وأنوارا لا تُظْلِمُ ، لأنهم أقاموا بحوثهم على مقتضى البرهان .

وقد عظَم شأن هؤلاء عندما ترجمت كتب الفلاسفة بأمر المأمون بن هارون الرشيد ، فقد أرسل إلى الروم من عَرَّب له كتب الفلسفة ، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس ، واشتهرت كتبهم بعامة الأمصار ، وقد انجرَّ على الإسلام وأهله من وراء ذلك شرٌ مستطير ، وبلاء عظيم .

وقد ادعى الذين ساروا على خطى الفلاسفة أنَّهم يريدون التوفيق بين منهج الفلاسفة وبين عقائد المسلمين[1] .

غلاة الفلاسفة والباطنية

وهؤلاء زعموا أنَّ الله لا يوصف بالشيء ولا يوصف بنقيضه ، فلا يقولون عن الله هو موجود ولا غير موجود ، ولا عالم ولا ليس بعالم ، ولا قادر ولا ليس بقادر ، يقول ابن تيمية : « غلاة الفلاسفة يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات ، فسلبوا النقيضين»[2] .

وهؤلاء الضالون شبهوه بالممتنعات فإن الذي يمتنع وصفه بالشيء ونقيضه هو الممتنع الوجود .

المطلب الثاني
الفرقة الثانية : الجهمية

الجهمية أول من ذهب مذهب النفي في الإسلام ، وزعماء هذه الفرقة هم الجعد

---

(١) راجع في هذا المبحث : الدين الخالص لصديق حسن خان : ٩٦/١ ، والتوحيد للهراس : ص ٢٧٢ ، ودراسات في الفرق للدكتور عرفان عبد الحميد : ص ٢٤٤ ومقاصد الفلاسفة للغزالي : ٢٢٣ وتهافت الفلاسفة للغزالي : ص ١٥٣ ونهاية الإقدام للشهر ستاني : ١٨١

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٧/٣٠

ابن درهم ، وهو أول من جاء بهذه البدعة ، والجهم بن صفوان و هو الذي نشرها وبثها بعد أن أخذها عن شيخه الجعد بن درهم ، ولذا نُسِبتْ إليه ، وبشر المِريسي الذي قَعَّد هذا المذهب وأصَّله وناظر عليه .

يقول ابن كثير : « أخذ الجهم بن صفوان عن الجعد بن درهم ، وأخذ بشر المريسي عن الجهم ، وأخذ أحمد بن أبي دؤاد عن بشر »[1] .

ويقول ابن تيمية : « أخذ هذا المذهب عن الجعد الجهم بن صفوان فأظهره وناظر عليه ، وإليه أضيف قول الجهمية »[2] . وقال : « لما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بِشْرِ بن غياثٍ المرِّيسي وطبقته »[3] .

ولا شك أنَّ أصحاب هذه المَقالة الَضالة فتحوا باب شرّ على الأمّة الإسلامية ، وأفسدوا بمقالتهم هذه كثيرا من النفوس والقلوب ، وقد شكَّك كثير من أهل العلم في ولاء أصحاب هذه المقالات للإسلام وأهله ، وأشاروا إشارات واضحة إلى أنَّ مقصد هؤلاء كان إفساد هذا الدين ، يقول الطبري ـ رحمه الله تعالى ـ في الجعد ابن درهم : « الجعد بن درهم الزنديق الذي كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن»[4] .

وقال فيه الذهبي : « الجعد بن درهم ، عِدَاده في التابعين ، مبتدع ضال ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ، ولم يكلم موسى ، فَقُتِلَ على ذلك بالعراق يوم النحر، والقصة مشهورة »[5] .

---

(١) البداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٦٧/١٠

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٢٢/٥

(٤) تاريخ الطبري ، انظر حوادث سنه ١٢٨ هـ

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي : ٣٩٩/١ ، ورقم الترجمة : ١٤٨٢ طبعة عيسي البابي الحلبي – القاهرة ، الأولى ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣م

وقال السَفاريني : « قال الجلال السيوطي في كتاب « الأوائل » : أوّل من تفوه بكلمة خبيثه في الاعتقاد الجعد بن درهم مؤدب مروان الحِمَار آخر ملوك بني أمية ، فقال بأن الله تعالى لا يتكلم»[1] .

ويقول ابن نباتة : « كان الجعد بن درهم أول من تكلم بخلق القرآن من أمة محمد بدمشق ثم طلب فهرب ، ثم نزل الكوفة ، فتعلم منه الجهم بن صفوان »[2] .

ويقول المقريزي : « كان الجهم أول من قال بنفي الصفات في الإسلام ببلاد المشرق ، وأنه ظهر بعد عصر الراشدين ، قبل نهاية المائة الأولى من الهجرة »[3] .

وقال الذهبي في الجهم بن صفوان تلميذ الجعد : « جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضال المبتدع رأس الجهمية ، هلك في زمن صغار التابعين »[4] .

ويقول الذهبي في بشر المريسي : « مبتدع ضال ، جَرَّد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ، وإنّما أخذ مقالته ، واحتج لها ودعا إليها»[5] .

أصل الجعد بن درهم من خراسان ، ويقال : إنه من موالي بني مروان ، كان مُؤَدِّباً لمروان بن محمد آخر ملوك بني أمية الذي كان يُدْعَى مروان الحمار ، ولذلك يُدْعَى مروان الجعدي نسبة إلى شيخه الجعد بن درهم[6] .

كان الجعد أول من عُرف عنه القول بنفي الصفات وخلق القرآن ، وقد لاحظ عليه شيخه وهب بن مُنبِّه مسلكه المنحرف ، فكان يردعه وينبهه فلم يرتدع ولم

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني : ١/٢٣

(٢) سرح العيون ، لابن نباتة : ص ١٨٦

(٣) الخطط للمقريزي : ٤/١٨٤

(٤) ميزان الاعتدال : ١/٤٢٦

(٥) ميزان الاعتدال : ١/٣٢٢ ورقم الترجمة : ١٢١٤

(٦) راجع البداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠

يتنبه[1] .

يقول ابن كثير : « ذكر ابن عساكر في التاريخ أن الجعد كان يتردد إلى وهب بن مُنَبِّه ، وكان يسأل وهبا عن صفات الله عز وجل ، فقال له وهب يوما : ويلك يا جعد، أَقْصِرْ المسألة عن ذلك ، إني لإظنك من الهالكين ، لو لم يخبرنا الله في كتابه أنَّ له يدا ما قلنا ذلك ، وأنَّ له عينا ما قلنا ذلك ، وأنَّ له نفسا ما قلنا ذلك ، وأنَّ له سمعا ما قلنا ذلك ، وذكر الصفات من العلم والكلام وغير ذلك »[2] .

وقد صَدَقَ ظن وهب بن منبه ، فإن الجعد هلك بضلاله ، وأهلك خلقا كثيرا ، ولا يزال الضلال الذي افتراه وأخذه عمن قبله من الأمم المنحرفه يعمل عمله في إضلال العباد ، وقد خُتِمَ للجعد بخاتمة سوء .

يذكر ابن كثير في تاريخه «أنَّ خالد بن عبدالله القسري قَتَلَ الجعد يوم عيد الأضحي بالكوفة ، فقد خطب الناس ، وقال في خطبته تلك : أيها الناس ضَحُّوا تقبل الله ضحاياكم ، فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم ، إنّه زعم أنّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ، ولم يكلم موسى تكليما ، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ، ثم نزل فذبحه في أصل المنبر » .

يقول ابن كثير بعد روايته لهذه الحادثة : « وقد ذكر هذا غير واحد من الحفاظ ، ، منهم البخاريُّ وابن أبي حاتم ، والبيهقي ، وعبدالله بن أحمد ، وذكره ابن عساكر»[3] .

وكان مقتله في سنة (١٢٤هـ) .

أما الجهم بن صفوان فهو أبو مُحْرِز السمرقندي ، وقيل الخزري ، وقيل الترمذي،

---

(١) البداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠

(٢) البداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠

(٣) البداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠ ، وانظر هذه الحادثة في مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ١٠/٦٦، ٨/٢٨٨ ، ١٣/ ١٧٧

مولى بني راسب[1] .

والمطلع على سيرة الجهم يعلم أنه كان خارجا على السلطان ، يقاتل في صفّ الخارجين عليه ، وقد خرج مع الحارث بن سُريج ، وكان كاتبه ومدبر عسكره ومتولي أمره ، وقتل معه في سنة (١٢٨هـ) .

وكان الذي قتله طَعَنَه في فمه ، فكان قتله على هذه الصورة جزاء وفاقا ، لأنه ادعى أن كلام الله مخلوق .

وقيل إن الجهم أُسر ، أسره سالم بن أَحْوَز صاحب شرطة نصر بن سيار ، فقتله ، ولم ينخدع بزخرف قوله ، وقال له : لو ملأت هذه كواكب ، وأنزلت عيسى بن مريم ، ما نجوتَ ، ولو كنت في بطني لشققت بطني حتي أقتلك ، ثم ضرب عنقه[2] .

أما الرجل الثالث من رجالات هذه الفرقة فهو بشر المريسي ، وقد ورث هذا الضلال عن الجهم بن صفوان وإن لم يلقه ، وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة أبو عبد الرحمن المريسي ، من أهل مدينة بغداد ، يقول فيه الذهبي : « مبتدع ضال ، لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة ، تفقه على أبي يوسف ، فبرع وأتقن علم الكلام ، ثُم جَرَّد القول بخلق القرآن ، وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ، إنما أخذ مقالته واحتج لها ، ودعا إليها .

وقال أبو النضر هاشم بن القاسم : كان والد بشر المريسي يهوديّا قَصَّابا صباغا في سويقة نصر بن مالك .

قلت : وقد كان بشر أُخذ في دولة الرشيد ، وأُوذي لأجل مقالته .

وقال المروزي : سمعت أبا عبد الله ذكر بشرا ، فقال : كان أبوه يهوديا ، وكان بشر يشغب في مجلس أبي يوسف ، فقال له أبويوسف : لا تنتهي أو تصعد خشبة ،

---

(١) راجع : ميزان الاعتدال : ١/ ٤٦٢ ورقم الترجمة : ١٥٨٤ ، والبداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠

(٢) هامش مقالات الإسلاميين : ص ٦٢٦ ، والبداية والنهاية لابن كثير : ١٠/ ٢٧

يعني تصلب .

قال الخطيب : حُكي عنه أقوال شنيعة ، أساء أهل العلم قولهم فيه ، وكفره أكثرهم لأجلها ، مات سنة ثماني عشرة ومائتين »[1] .

وقد أطال الخطيب البغدادي المقال في ترجمته ، وذكر أقواله وأقوال أهل العلم فيه ، وذكر أنه كان معاصرا للإمام الشافعي ، وأن الشافعي ـ رحمه الله ـ جادله وخاصمه فأفحمه .

ونقل الخطيب أيضا عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم أنه قال :

مررت في الطريق فإذا بشر المريسي والناس عليه مجتمعون ، فمرَّ يهودي ، فأنا سمعته يقول : ليفسدن عليكم كتابكم كما أفسد علينا أبوه التوراة ، يعني أن أباه كان يهوديا،ونقل عن أحمد بن عبدالله العجلي قال : « رأيت بشر المريسي ـ لعنه الله ـ مرة واحدة ، شيخا قصيرا ذميم المنظر وسخ الثياب ، وافر الشعر ، أشبه شيء باليهود ، وكان أبوه يهوديًا صباغا بالكوفة في سوق المراضع ، ثم قال : لا يرحمه الله كان فاسقا » .

مذهب الجهمية في صفات الله

الذي ينظر في مقالة الجهمية يجد أن كثيرا من أصول الضلال والانحراف يرجع إلى ما جاءت به وافترته ، يقول أبو الحسن الأشعري في كتابه « مقالات الإسلاميين : ذهب جهم إلى القول بأن الجنة والنار تفنيان وتبيدان ، ويفنى أهلهما حتى يكون الله موجودا لا شيء معه ، وأنَّه لا يجوز أن يُخلّد الله أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار[2] .

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي : ١/ ٣٢٢ ورمقم الترجمة : ١٢١٤

(٢) مقالات الإسلاميين : ص ١٤٦ ، ٢٧٩

وزعم أن العبد مجبور على فعله ، وأنّه لا فعل لأحد حقيقة إلا الله وحده ، والفعل ينسب إلى العبد على المجاز ، كما يقال تحركت الشجرة ، ودار الفلك ، وزالت الشمس ، والفارق بين الإنسان وغيره أن الله فعل للإنسان قوة كان بها الفعل كما خلق له طولا وعرضا[1] .

وكان ينفي أن يكون الله شيئا ، لأنَّ ذلك تشبيه له بالأشياء ، وزعم الجهم أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ، ثم جحد بلسانه فإنه لا يكفر بجحده ، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح[2] ، والكفر عند الجهم هو الجهل بالله فقط ، ولا يكفر بالله إلا الجاهل به[3] .

والذي يعنينا بيانه في هذا المؤلف هو مذهبهم في أسماء الله وصفاته ، ومذهبهم قائم على خلاف المنهج القرآني النبوي الذي عليه السلف الصالح ، فإن الجهمية يصفون الله بالصفات السلبية على وجه التفصيل ، ولا يثبتون له إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان ، يمتنع تحقيقه في الأعيان، وهم بذلك يعطِّلون الباري عن صفاته وأسمائه تعطيلا يستلزم نفي الذات .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « كان جهم ينكر أسماء الله تعالى ، فلا يسميه شيئا ولا حيّا ولا غير ذلك إلا على سبيل المجاز . قال : لأنه إذا سمي باسم تسمى به المخلوق كان تشبيها »[4] .

وقال في موضع آخر : « جهم لا يثبت شيئا من الصفات ، لا الإرادة ، ولاغيرها، فإذا قال : إن الله يحب الطاعات ويبغض المعاصي ، فمعناه الثواب والعقاب »[5] .

---

(١) مقالات الإسلاميين : ص ٢٧٩

(٢) مقالات الإسلاميين : ص ١٣٢

(٣) مقالات الإسلاميين : ص ١٥٢ ، وراجع في التعرف على بدع الجهم بن صفوان : الملل والنحل للشهرستاني : ٨٦/١

(٤) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣١١/١٢ ، وانظر : ٨/ ٤٦٠ من مجموع الفتاوي.

(٥) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٨/ ٢٣٠

ويقول شيخ الإسلام أيضا : « أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة ، أعني أن الله ليس على العرش حقيقة وأن معنى استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك ، هو الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان ، فنسبت مقالة الجهمية إليه »[1] .

وقال عبدالقاهر البغدادي : « امتنع الجهم من وصف الله تعالى بأنّه شيء أو حي أو عالم أو مريد ، وقال : لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء وموجود وحي وعالم ومريد ونحو ذلك ، ووصفه بأنّه قادر وموجد وفاعل وخالق ومحيي ومميت ، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله كما قالته القدرية ، ولم يسم الله تعالى متكلما به »[2] .

تأثير الجهمية فيمن جاء بعدهم

قد يظن بعض أهل العلم أنَّ مقالة الجهمية في نفي الصفات قد غاضت وزالت بزوال قالتها ودعاتها ، ولكنّ العالم بالْفِرق ومقالاتهم يعلم أنَّ كثيرا من الأصول التي أصَّلها الجهمية والتأويلات التي ابتدعوها لم يزل لها وجود على مّر التاريخ الإسلامي ، وقد تبناها وذهب إليها من يدعي أنه من أهل الحق ، وحسبنا أن نعلم أن المعتزلة كانت امتدادا للجهمية وفرعا من فروعها .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « هذه التأويلات الموجودة ـ اليوم ـ مثل التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات ، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه : « تأسيس التقديس » ، ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء ، مثل أبي على الجبَّائي ، وعبدالجبار بن أحمد الهمداني ، وأبي الحسين البصري ، وأبي الوفاء بن عقيل ، وأبي حامد الغزالي وغيرهم ، هي بعينها تأويلات بشر المريسي ، التي ذكرها في كتابه ، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضا ، ولهم كلام حسن في أشياء .

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٥/ ٢٠

(٢) الفرق بين الفرق : ص ٢١١ ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني : ١/ ٨٦

فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي ، ويدلّ على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي ، أحد الأئمة المشاهير زمان البخاري ، صنف كتاب سماه : « ردّ عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد » حكىٰ فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي ، بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها ، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره»[1] .

ويقول في موضع آخر : « أخذ هذا المذهب عن الجعد بن درهم الجهم بن صفوانِ فأظهره ، وناظر عليه ، ثمَّ انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد ، وظهر قولهم أثناء خلافة المأمون »[2] .

وقد يظهر بعض الذين ساروا على درب الجهمية وأخذوا منهجهم مخالفتهم لهم، وموافقة أهل السنة ، ولكن إذا حققت مقالتهم وجد أنهم خالفوا الجهمية شكلا ووافقوهم حقيقة ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ثمَّ إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخلوا في مذهب جهم ، فأثبتوا أسماء الله تعالى ، ولم يثبتوا صفاته ، وقالوا : « نقول إنَّ الله متكلم حقيقة ، وقد يذكرون إجماع المسلمين على أن الله متكلم حقيقة ، لئلا يضاف إليهم أنهم يقولون إنه غير متكلم ، لكن معنى كونه ـ سبحانه ـ متكلما عندهم أنه خلق الكلام في غيره ، فمذهبهم ومذهب الجهمية فى المعنى سواء ، لكن هؤلاء يقولون : هو متكلم حقيقة، وأولئك ينفون أن يكون متكلما حقيقة ، وحقيقة قول الطائفتين أنه غير متكلم ، فإنَّه لا يعقل متكلم إلا من قام به الكلام ، ولا مريد إلا من قامت به الإرادة ، ولا محب ولا مبغض ولا رحيم إلا من قامت به الإرادة والمحبة والرضى والبغض والرحمة »[3].

ويقول شيخ الإسلام مبينا تأثير الجهم في غيره من الطوائف : « غلا جهم في

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية : ٢٣/٥

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٦٧/١٠

(٣) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣١٢/١٢

النفي ، ووافقه على ذلك الباطنية والفلاسفه ونحوهم ، والمعتزلة في الصفات دون الأسماء ، والكلابيه ومن وافقهم من الفقهاء وأهل الحديث في نفي الصفات الاختيارية ، والكرامية ونحوهم وافقوه على أصل ذلك ، وهو امتناع دوام ما لا يتناهى ، وأنه يمتنع أن يكون لم يزل متكلما إذا شاء ، وفعّالا إذا يشاء ، لامتناع حوادث لا أول لها، وعن هذا الأصل نفى وجود ما لا يتناهى في المستقبل ، وقال بفناء الجنة والنار ، ووافقه أبو الهذيل إمام المعتزلة على هذا ، لكن قال بتناهي الحركات »[1] .

ويقول جمال الدين القاسمي في بيان أثر الجهمية في من بعدهم : « قد يُظَنُّ أن الجهمية أمْسَت أثرا بعد عين ، مع أن المعتزلة فرع منها ، وهي في الكثرة تعدُّ بالملايين على أن المتكلمين المتأخرين المنسوبين للأشعري يَرْجعُ كثير من مسائلهم إلى مذهب الجهمينة كما يدريه المتبحر في فن الكلام »[2] .

المطلب الثالث
الفرقة الثالثة : المعتزلة

وهذه الفرقة أثبتت لله أسماءه الحسنى ، ونفت ما دلت عليه هذه الأسماء من صفات، وهؤلاء هم أتباع واصل بن عطاء الغزّال ، الذي اعتزل مجلس إمام أهل السنة في عصره : الحسن البصري ، واعتزل باعتزاله مذهب أهل السنة .

ولد واصل بن عطاء بالمدينة في عام (٨٠ هـ) ونشأ بالبصرة ، ولقي أبا هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية ، ولازم مجلس الحسن بن الحسين البصري ، وأكثر من الجلوس بسوق الغزال ليعرف المتعففات ، فيصرف إليهن صدقته ، فقيل له الغَزّال من أجل ذلك .

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٨/٢٢٧ وانظر : ١٤/٣٤٨ من مجموع فتاوي شيخ الإسلام .

(٢) تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص ٩

وكان واصل بن عطاء فصيحا جدّا ، ومن فصاحته إنه كان يلثغ بالراء ، فكان يتجنب الراء في كلامه ، واجتناب الكلمات التي فيها حرف الراء ليس سهلا ، لكثرة استعمالها ، توفي في سنة (٢٣١ هـ)

وله كتاب المنزلة بين المنزلتين ، وكتاب الفتيا ، وكتاب التوحيد .

والمعتزلة كلهم على اختلاف فرقهم متفقون على مبادئ أساسية لا يكون معتزليا عندهم إلا من أخذ بها ، وهي : العدل والتوحيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ،والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والذي يهمنا من هذه المبادئ المبدأ الأول ، وهو التوحيد ، فإنَّ هؤلاء المعتزلة قد فهموا التوحيد بأنه وحدة الذات ، بأن لا يكون لها صفات قديمة زائدة عليها ، وعلَّلوا ذلك بأن أخص صفات الألوهية هو القدم ، فلو كانت للذات صفات قديمة معها للزم أن تكون آلهة ، فيتعدد الإله .

ومصاب المعتزلة أنهم بالغوا في تقديس العقل ، واعتباره المصدر الأول للاعتقاد . وهم لا يتردّدُون في تأويل ما يرونه من النصوص متعارضا مع حكم العقل ، لأن حكم العقل قطعي في زعمهم ، وأمّا النصوص فدلالتها ظنية[1] .

وقد زعم المعتزلة أن « من قال لله علما وقدره فقد زعم أنه جسم مركب ، وهو مُشَبِّه ، لأن هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز ، وكل متحيز مركب أو جوهر فَرْدٌ ، ومن قال بذلك فهو مُشبه ، لأن الأجسام متماثلة »[2] .

قال صاحب الطحاوية مبينا مذهبهم الباطل : « هدم المعتزلة بأصولهم الخمسة كثيراً من الدين .

فإنهم بَنَوا أصل دينهم على الجسم والعرض ، الذي هو الموصوف والصفة

---

(١) راجع خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على الأديان ، لمحمد صديق خان ص : ١٥ ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م ، وكتاب دعوة التوحيد ، للدكتور محمد خليل الهراس : ص ٢٧٠ مكتبة طنطا ، مصر.

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية : ٥/١١١/١١٢

عندهم ، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجسم ، وتكلموا بالتوحيد على هذا الأصل . فنفوا عن الله كل صفة ، تشبيها بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام »[1] .

والمعتزلة تقول : « إنَّ الله عليم بذاته ، بصير بذاته ، سميع بذاته ، لا بعلم وسمع وبصر ، وهكذا بقية الصفات ، فقد أثبتوا الأسماء ونَفَوا الصفات التي تدلُّ عليها ، وتشتق منها ، ولكنهم أثبتوا لازمها مع نفيهم إياها ، والذي دعاهم إلى هذا أنَّهم زعموا أن إثبات هذه الصفات يؤدي إلى تعدد القدماء ، وهذا ينافي التوحيد ، وقالوا: هذه الصفات أعراض ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز ، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد ، ومن قال بذلك فهو مشبِّه ، لأنَّ الأجسام متماثلة»[2] .

وهؤلاء خالفوا بدائه العقول ، فالعقول لا تعقل وجود ذات عالمة بغير علم ، وذات سامعة بغير سمع ، وذات قادرة بغير قدرة .

وخالفوا النصوص التي أثبتت له الصفات صراحة ، كقوله تعالى : ﴿ أنزله بعلمه﴾[3] وقوله : ﴿ وما تحمل من أنثى ولاتضع إلا بعلمه ﴾[4] ، وقوله : ﴿ إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾[5] .

وفي الحديث : « اللهُمَّ إني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك »[6]

فأثبت لنفسه ـ بصريح العبارة ـ العلم والقوة والقدرة والنصوص الدالة على ذلك كثيرة .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٣٣٤

(٢) راجع : أقاويل الثقات في تأويل الاسماء والصفات : ص٦٩

(٣) سورة النساء : ١٦٦

(٤) سورة فاطر : ١١

(٥) سورة الذاريات : ٥٨

(٦) اخرجه البخاري: ١١٦٢ ، و ٦٣٨٨ ، والترمذي : ٤٨٠ ،وابن ماجة : ١٣٨٣، وأبو داود : ١٥٣٨، والنسائي : ٦/ ٨٠ ، واحمد: ٦/ ٨٠، ٨١

تأثير المعتزلة في من جاء بعدهم

قد يظن بعض أهل العلم أن المعتزلة قد انقرضوا وبادوا ، وهذا خطأ ،فإنه قد حمل اراءهم ومعتقداتهم كثير من الذين جاؤوا من بعدهم .

يقول جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى : « شيعة العراق على الإطلاق معتزلة ، وكذلك شيعة الأقطار الهندية والشامية والبلاد الفارسية ، ومثلهم الزيدية في اليمن ، فإنهم على مذهب المعتزلة في الأصول كما قاله العلامة المقبلي في « العِلْمِ الشامخ ».

وبهذا يعلم أن الجهمية المعتزلة ليسوا في قلة ، فضلا عن أن يظن أنهم انقرضوا ، وأن لا فائدة للمناظرة معهم ، وقائل ذلك جاهل بعلم تقويم البلدان ومذاهب أهلها»[1] .

---

(١) تاريخ الجهمية والمعتزلة : ص ٥٦

obeikandl.com

المبحث الرابع
الشبه التي اعتمد عليها نفاة الصفات والرد عليها

المطلب الأول
شبه نفاة الصفات

زعم نفاة الصفات أنهم يريدون تنزيه الباري بنفيهم صفاته ، وادَّعَوا أن إثبات هذه الصفات يعني تشبيه الباري بخلقه ، ورَمَوْا أهل السنة الذين يثبتون ما أثبته الله ورسوله في هذا الباب بالمشبهة ، وحملوا عليهم حملة منكرة يلمزونهم ويهمزونهم ويضللونهم ، زاعمين أن مذهب النفي هو المذهب الحق الذي يؤدي إلى توحيد الباري وتنزيهه .

وزعموا أن إثبات الصفات يؤدي إلى خلع الصفات البشرية على الذات الإلهية ، فهو يؤدي عندهم إلى التجسيم والتركيب والتحيز وغير ذلك من الألفاظ التي أطلقوها في هذا الباب مُنفرين من المنهج القرآني النبوي السلفي .

وقد صاغوا من هذا الانحراف ألوانا كثيرة من الشبهات زعموا أنها أدلة عقلية تدلُّ على نفي الصفات ، والحق أنها ظنون وتخرُّصات ، وليست من الأدلة في شيء.

وقد أجمل شيخ الإسلام هذه التخرُّصات التي زعموها أدلة فقال : « قالت الجهمية نفاة الصفات : إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم لله ، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك ، لأنَّ الصفات التي هي العلم والقدرة والإرادة ونحو ذلك أعراض ومعان تقوم بغيرها ، والعرض لا يقوم إلا بجسم ، والله تعالى ليس بجسم ،

لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

وقالوا بهذا استدللنا على حدوث الأجسام ، فإن بطل هذا بطل الاستدلال على حدوث العالم ، فيبطل الدليل على إثبات الصانع .

وقالوا : إذا كانت الأعراض التي هي الصفات لا تقوم إلا بجسم ، والجسم مركب من أجزائه ، والمركب مفتقر إلى غيره ، ولا يكون غنياً عن غيره واجب الوجود بنفسه ، والله تعالى غني عن غيره ، واجب الوجود بنفسه .

وقالوا : الجسم محدود متناهي ، فلو كان لله صفات لكان محدودا متناهيا ، وذلك لا بد أن يكون له مخصص خصَّصه بقدر دون قدر ، وما افتقر إلى مخصص لم يكن غنيا قديما واجب الوجود بنفسه .

قالوا : ولأنه لو قامت به الصفات لكان جسما ، ولو كان جسما لكان مماثلا لسائر الأجسام ، فيجوز عليه ما يجوز عليها ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليها ، وذلك ممتنع على الله تعالى »[1] .

وقالوا : إنَّ إثبات الصفات القديمة للباري يعني أننا جعلنا لله ندا ومثلا، والله نهانا عن ذلك وعدَّ هذا شركا ، ووجه ما قالوه أنَّ أخص صفات الله عندهم القدم ، فمن أثبت لله صفة قديمة كالسمع والبصر والقدرة والعلم فقد أثبت لله مثلا وندّا قديما ، ويسمونه مُمَثِّلا بهذا الاعتبار[2] .

ونفى هؤلاء كلام الله كما نَفَوا رؤيته في الآخرة بدعوى أن الذي يُدْرَك بالحواس الخمس هو المخلوق ، فإذا كان المخلوق يُدْرَكُ بالحواس فإن الباري لا يدرك بهذه الحواس وإلاّ لزم تشبيه الخالق بالمخلوق[3] .

وقال نفاة الصفات الاختيارية كالخلق والتصوير والإماتة والإحياء والقبض

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٦/ ٣٤

(٢) انظر مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣/ ٧٠

(٣) راجع : شرح العقيدة الطحاوية : ص١٢٨

والبسط والاستواء والاتيان والمجيء والنزول والغضب والرضا ونحو ذلك : إن إثبات هذه الصفات يقتضي حلول الحوادث بالله تبارك وتعالى[1] .

المطلب الثاني
الرد على شبه هؤلاء

أولا : ليس لنفاة الصفات دليل من الكتاب والسنة ولا من سلف الأمة :

يعلم هذا الناظر في أدلتهم ، ولو كان قولهم صوابا لوجدنا نصوص القرآن والسنة تؤيده وتأمر به ، فإن القضية الكبرى التي جاءنا بها الوحي الإلهي الرباني هي تعريف العباد بربهم ، فكيف يكون طريق معرفة الله وتوحيده هو نفي الصفات ، ثم لا يأمرنا الله به ، لا أمر إيجاب ، ولا أمر استحباب .

بل إننا نجد القرآن يخالف نهجهم كما سلف أن بينا ، فهو يخبر بصفات الباري مقرراً لها ، بل ويأمر بالإيمان والعلم بها . وكيف يكون هذا هو الطريق الحق في معرفة الله ، ثم لا يعلمه الرعيل الأول من هذه الأمّة إلى أن نبتت هذه النابتة التي ادعت أنها تعلم ما لم يعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان والأئمة الأعلام .

ثانيا : إثبات الصفات ليس تشبيها :

قد يزعم نفاة الصفات أن دليلهم من القرآن هو قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[2]، فيقولون : إنه يلزم من إثبات الصفات للباري كالسمع والبصر والاستواء واليد والوجه مشابهة الخالق بالمخلوق ، لأن البشر يتصفون بهذه الصفات ، والله يقول: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[3] .

واستدلالهم هذا تحريف للكلم عن مواضعه ، فالنص الذي استدلوا به أثبت

---

(١) انظر رد الدرامي على بشر المريسي : ص ٥، ٦

(٢) سورة الشورى : ١١

(٣) سورة الشورى : ١١

صفتي السمع والبصر لله ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[1] .

فلو كان إثبات الصفات تشبيها لما ختم الله هذا النص بذكر هاتين الصفتين العظيمتين للباري تبارك وتعالى .

إن خاتمة النص الذي استدلوا به واضحة الدلالة في الرد عليهم ، فكأن النص يقول للعباد: لا تنفوا عني صفاتي بدعوى أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه ، والذي عليه الأئمة الأعلام فى معنى النص أن الله لا يشبهه شيء ، لا في ذاته ولا في أسمائه وصفاته.

والمحقق المنصف يدرك بأدنى تأمل بطلان مقالة الذين ينفون صفات الباري بدعوى أن إثباتها يقضي تشبيه الخالق بالمخلوق ، فإنَّ وجود الباري يخصه ، وكذلك أسماؤه وصفاته خاصة به دون خلقه ، ولا يقتضي الاتفاق في الاسم العام عند الإطلاق تماثل صفات الخالق والمخلوق في مسمى ذلك الاسم عند إضافته إلى الباري أو تخصيصه وتقييده به .

وهذا النهج لا يرتضيه العقلاء في الأسماء المشتركة فيما بين المخلوقات ، فإذا قيل: إنَّ العرش موجود ، والقمر موجود ، والفيل موجود ، والبعوض والنمل والذباب كلُّها موجودة ، فهل يجوز لأحد أن يقول : إن وجود هذه المخلوقات متساوي ، وأنه شيء واحد ؟ فإذا كان هذا مرفوضا ، فإن التباين الذي بين الخالق والمخلوق أعظم من التباين الذي بين المخلوق والمخلوق .

وإذا قيل : إن للملائكة أجنحة ، وللطائرات أجنحة ، وللطيور أجنحة ، وللبعوض أجنحة ، فهل يلزم من ذلك أنَّ تكون هذه الأجنحة متماثلة ؟ إنَّ كلَّ العقلاء يعلمون بطلان هذا القول .

لقد أخبرنا الله عمّا في الجنة من المطاعم والمشارب والمناكح والملابس ، ونحن نعلم بما أعلمنا ربنا أن ما في الجنة من الماء واللبن والخمر والعسل ، وكل ما فيها لا

---

(١) سورة الشورى : ١١

يشبه شيئا مما في الدنيا ، وإن اشتركا في الأسماء التي تسمى بها المسميات في الدنيا وفي الجنة ، فمن ذلك أن خمر الجنة ـ كما أعلمنا ربنا ليس فيه غول ، ولا ينزفون عنها ، وأن ماءها لا يَأسَنُ ، وأن أهلها لا يذوي شبابهم ، ولا تنقضي مسراتهم ، ولا تبلى ثيابهم إلى غير ذلك من الأوصاف الدالة على مباينة ما في الجنة لما في الدنيا .

وهذه الأرواح التي تسكن أجسادنا ، أخبرنا ربنا أنها تنفخ في الجسد وتقبض منه، وتصعد وتنزل ، وهي حيَّة عالمة قادرة سميعة بصيرة ، ومع اتصافها بهذه الصفات فإنها لا تماثل ما نشاهده من المخلوقات ، فالخالق أولى بمباينة مخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته .

فإذا وجد من ينفي صفات الروح بدعوى أن إثبات هذه الصفات يقضي بمشابهتها لبقية المخلوقات فإنه يكون غالطا مخطئا .

ومن نظر في الكتاب العزيز يجد أنَّ الله سمى نفسه بأسماء ووصفها بصفات ، وسمى بعض عباده بتلك الأسماء ، فقد سمى نفسه حيًّا سميعا بصيرا عليما حليما رؤوفا رحيما عزيزا جبارا متكبرا ونحو ذلك من الصفات ، كقوله تعالى : ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾[1] وقوله : ﴿ إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا﴾[2] . وقوله : ﴿ وإن الله لعليم حليم ﴾[3] وقوله : ﴿ إن الله بالناس لرؤوف رحيم ﴾[4] وقوله : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هوالملك القدوس السلام ، المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ﴾[5] .

وسمى بعض عباده بهذه الأسماء كقوله : ﴿ يخرج الحيّ من الميت ﴾[6] ،

---

(١) سورة البقرة : ٢٥٥

(٢) سورة النساء : ٥٨

(٣) سورة الحج : ٥٩

(٤) سورة الحج : ٦٥

(٥) سورة الحشر : ٢٣

(٦) سورة الروم : ١٩

وقوله : ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا ﴾[1] وقوله: ﴿وبشروه بغلام عليم ﴾[2] ﴿ فبشرناه بغلام حليم ﴾[3] وقوله : ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾[4] وقوله : ﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴾[5][6].

وما سمى الله به نفسه ووصفها به فإنه خاص بالله دون خلقه ، يناسب عظمته وجلاله وكماله ، وما وصف به العباد من تلك الصفات فإنه حق ، ولكنه مناسب لضعفهم وافتقارهم وعجزهم .

ثالثا : نفي الصفات ليس تمجيدا ولا تعظيما لرب العالمين

مقالة نفاة الصفات من أعظم التلبيس الذي كادوا به الإسلام وأهله ، فقد زعموا أنهم بنفيهم للصفات يريدون تعظيم الباري وتقديسه وتنزيهه ، وجردوا بهذه الطريقة الرب ـ تبارك وتعالى ـ عما مدح به نفسه من صفاته وأسمائه ، وبذلك أغلقوا باب معرفة الله تبارك وتعالى ، وقطعوا الخلق عن ربهم ، وبمثل هذا تظلم العقول والقلوب، وتُشْغلُ بسفاسف الأمور، وتفسد حياة البشر .

إن كلَّ الفرق الضالة تدَّعي أنها تريد تمجيد معبودها وتقديسه ، حتى الذين يعبدون البقر والبشر والشجر والحجر يَدَّعون هذه الدعوى ، لكنهم لا يسلكون السبيل الصحيح للتنزيه والتقديس ، فقد تكون طريقة التقديس عندهم هي النقص والذم بِعَينِه ، وقد يصوغ زعماء الباطل طرق الضلال في ظلال الأهداف الخيرة ، فيروج باطلهم على أصحاب العقول الضعيفة ، وهذا من التلبيس الذي قد لا يدركه

---

(١) سورة الانسان : ٢

(٢) سورة الذاريات : ٢٨

(٣) سورة الصافات : ١٠١

(٤) سورة التوبة : ١٢٨

(٥) سورة غافر : ٣٥

(٦) راجع مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣/ ١٤ فانه توسع في إيراد النصوص في هذا الباب .

إلا أصحاب البصائر والعقول النيرة .

رابعا : أدلة العقول توافق أدلة الرسول

الأدلة العقلية الصحيحة لا يمكن أن تناقض ما جاءنا من عند الله تبارك وتعالى ، فإن جاءت العقول بما يناقض النصوص فلا بدَّ من أحد أمرين :-

الأول : أن يكون النص غير صحيح ، كالأحاديث الباطلة والمكذوبة ، أو يكون الفهم للنص مختلا ، بحيث يفقه الناظر في النص معنى خطأ ، لم يرده الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أن يكون العقل قد أخطأ فيما وصل إليه من نتائج ناقض بها النصوص .

أما أن يناقض العقل السويُّ الحكم الصحيح الذي تُوصِلُ إليه النصوص الثابتة عن الله ورسوله فهذا لم يكن ولن يكون ، فالنصوص التي جاءت من عند الله العليم الخبير لا يمكن أن تناقضها الحقائق والثوابت .

وهؤلاء الذين يَدَّعون أنَّهم جاؤوا بالأدلَّة العقلية القطعية الدالة على نفي صفات الباري ليس لهم قاعدة ثابتة مستمرة فيما يزعمون أن العقل يوجبه أو يحكم باستحالته ، وبرهاننا على ذلك تناقضهم فيما بينهم ، فما يزعم بعضهم أن العقل يُوجِبُه يدعي آخر أنَّ العقل يحكم باستحالته .

فإذا كانت العقول تتفاوت فيما بينها بل تتنافض ، فإنَّها لا تصلح حَكَمًا في إثبات الحقائق الغيبية فضلا عن تحكمها فيما تنازع الناس فيه .

إن القرآن جاء ليخرجنا من الحيرة والمتاهة في باب الاعتقاد وباب التشريع ، وهؤلاء يريدون إعادتنا إلى الهُوَّة التى أنقذنا الإسلام منها .

وقد جاءنا القرآن بالأدلة العقلية السويَّة التي تدل دلالة واضحة على وجود الله ووحدانيته وصفاته وكماله ، وقد عرضنا في غير هذا الموضع شيئا منها .

وقد قرر علماؤنا أن العقل السويّ لا يمكن أن يناقض في أحكامه ما قرره الحق ـ

تبارك وتعالى ـ فيما أنزله إلينا ، قد تأتي الشريعة بِمَحَارات العقول ، وقد تعجز العقول عن إدراك تفاصيل ما جاءت به النصوص ، ولكنها لا تأتي بما يناقض العقول ، ولذا قالوا : إنَّ العقل الصحيح لا بدَّ أن يوافق النقل الصريح .

خامسا : تناقض نفاة الصفات واختلافهم

المنهج القرآني النبوي لا تناقض فيه ولا اختلاف ، وما جاء من عند غير الله لا يَسْلَمُ من التناقض والاختلاف ، والمحقق في منهج نفاة الصفات يرى هذا الاختلاف والتناقض عندهم واضحا جليا ، ويتبدى اختلافهم وتناقضهم في عدة أمور :

١ ـ حكمهم على الشيء الواحد بأحكام مختلفة :

كل ما حدثنا به ربنا أو حدثنا به رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن صفاته فإنَّه يجب أن يُعْطى حكما واحدا ، لأنه باب واحد ، فلا يجوز الإيمان ببعضه والكفر ببعضه .

فالذي يؤمن بعلم الله وسمعه وبصره وحياته وقدرته ويجعل هذه الصفات صفات حقيقية للباري يكون متناقضا إذا نفى عن الله غضبه وكراهته واستواءه ومحبته ورضاه ويجعل ذلك مجازا مؤولا بشتى أنواع التأويل ، لأنه لا فرق بين الصفات التي أثبتها والصفات التي نفاها .

فإذا قال الذاهب هذا المذهب : إن علم الله وحياته وسمعه وبصره وكلامه لا يشبه شيئا من صفات المخلوقين ، بل هي صفات تليق بجلال الله وكماله ، قيل له : وكذلك بقية الصفات التي أنكرتها أو أولتها مثل اليد والوجه والمحبة والرضا والغضب صفات تليق بكمال الله وجلاله لا تشبه شيئا من صفات المخلوق .

فإن زعم أنَّ هذه الصفات التي نفاها يلزم منها تمثيل الله بخلقه ، فإنه يقال له : وكذلك ما أثبته من صفات يلزم منها اللازم نفسه .

فإذا قال : إن العقل دلَّ على الصفات التي أثبتها ، فنقول له : أقصى ما يمكن أن يقال : إنَّ العقل إذا كان لا يثبت الصفات التي نفيتها فإنه لا يدل على نفيها ، ولكنه

سكت عن ذلك ، فلا يجوز أن تزعم أن العقل ينفيها مع مجيء الشرع بإثباتها .

والحق أن أغلب الصفات يمكن إثباتها عقلا بمثل ما احتجوا به على ما أثبتوه من الصفات .

ويُرَدُّ بهذا الذي قررناه على الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات أيضا ، لأنه لا فرق بين إثبات الصفات وإثبات الأسماء ، فإذا كان إثبات الحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك يقتضي التشبيه والتجسيم ، لأنّه لا نجد في الْمُشَاهَدَ أنه يتصف بهذه الصفات إلا ما كان جسما ، فكذلك يقال في الأسماء كالحي والعليم والقدير إنه لا نشاهد من يسمى بهذه الأسماء إلا ما هو جسم .

والذين ينفون الأسماء والصفات بدعوى أنه يلزم من ذلك تشبيه الباري بالأجسام والمخلوقات ، فإنه يقال له : لقد شبهتم الله بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

والذين نَفَوْا الإثبات والنفي كالذين يقولون : ليس الله داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت ، ولا عليما ولا جاهلا ونحو ذلك ، نقول لهم : لقد شبهتم الباري بالممتنعات ، فإن الشيء يمتنع أن يكون موجوداً معدوماً ، أو لا موجودا أو لا معدوما، ويمتنع أن يوصف الشيء بالحياة والموت ، والعلم والجهل .

٢ـ تناقضهم في الحكم على الفرع بخلاف ما حكموا به على الأصل :

فالنفاة يثبتون لله ذاتا حقيقية لا تشبه ذوات المخلوقين ، ولكنهم ينفون عن الله صفاته وأفعاله أو بعضا منها بدعوى مشابهتها لصفات الخلق ، فإذا كان لله ذات حقيقية لا تماثل الذوات ، فكذلك له صفات وأفعال حقيقية لا تماثل صفات المخلوقات وأفعالهم ، فإذا ادعى مدع أنه ينفي يد الله ووجهه واستواءه ، لأننا لا نعلم كيفية هذه الصفات ، فنقول : يلزمكم أن تنفوا ذات الله ووجوده ، لأنكم لا تعلمون كيف هو تبارك وتعالى ، فإن قلتم : وجوده يخصه ولا يشركه فيه غيره ، قلنا : وكذلك صفاته واسماؤه وأفعاله ، لأن العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ،

فإذا كنا لا نعلم كيفية ذاته ، فكذلك يجب أن نقول في كيفية صفاته ، فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات .

٣ـ وقوع النفاة في مثل ما فروا منه :

نفاة الصفات تناقضوا من حيث لا يدرون ، فهم في نفيهم للصفات بحجة تنزيه الباري عن التشبيه ، وقعوا في المحذور الذي منه فروا .

وقد استغلَّ مخالفوهم هذا التناقض عندهم فألجؤوهم إلى طريق دَحْض مَزَلَّة أوصل بعضهم إلى جحد الخالق ونفيه .

فالذين يثبتون بعض الصفات وينفون بعضها بحجة أن إثباتها يقتضي التشبيه يقول لهم الخصوم: انفوا الصفات التي اثبتموها ، فإنها تؤدي إلى التشبيه ، والذين ينفون الصفات كلها يقول لهم خصومهم : انفوا أسماء الله أيضا كما نفيتم صفاته ، فإن اثبات الأسماء يقتضي التشبيه ، والذين ينفون الأسماء والصفات يقول لهم خصومهم: إذا نفيتم الأسماء والصفات خشية التشبيه فإنكم بذلك تكونون شبهتم الله بالمعدومات ، فوقعتم في أمر أعظم من الذي فررتم منه ، فأوغل آخرون وقالوا : نحن لا نقول : إن الله عالم ولا ليس بعالم ، ولا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت ، وهكذا في صفاته كلِّها ، فقال لهم محاوروهم : لقد شبهتم الخالق ـ تبارك وتعالى ـ بقولكم هذا بالممتنعات . وقال لهم محاوروهم أيضا : إذا كان إثبات الأسماء والصفات يقتضي التشبيه ، فانفوا ذات الله ـ تبارك وتعالى ـ لأن إثبات ذات لله بناء على منهجكم هذا يفضي إلى التشبيه والتمثيل .

أرأيت هذه المزالق الخطرة الوعرة التي قاد إليها هذا التناقض الذي برأ الله منه كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وكما أخطأ نفاة الصفات في نفيهم للصفات بدعوى أنَّ إثباتها يلزم منه التشبيه والتمثيل ، أخطؤوا أيضا في ادعائهم بأن أهل السنة والجماعة المثبتون للصفات مشبهة ومجسمة ، وحاشاهم أن يكونوا كذلك .

سادسا : الرد على دعواهم أنّ الله لا يدرك بالحواس :

نفى هؤلاء رؤية الله وكلامه بدعوى أن الله لا يدرك بالحواس ، لأنَّ المخلوقات هي التي تدرك بالحواس ، وقد أكذبوا بدعواهم هذه النصوص القرآنية والحديثية المصرحة بسماع العباد لكلام الله ، والمقرِّرة رؤية العباد لربهم في يوم القيامة .

فموسى عليه السلام كلمه ربّه ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾[1] ﴿ فلما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربّه ﴾[2] ، وكذلك نبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ عرج به إلى السموات العلا وكلمه ربّه .

والنصوص من الكتاب والسنة المخبرة بتكليم الله لعباده وتكليمهم إياه في يوم القيامة كثيرة طيبة .

وكذلك النصوص المصرِّحة برؤية المؤمنين ربهم في الدار الآخرة كثيرة كقوله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾[3] ، والأحاديث المثبتة لذلك تبلغ درجة المتواتر ، فكيف تُرَدُّ هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بأدلة موهومة وشبهات لا تثبت في ميدان الحجاج والنزاع ؟

ودعواهم أن القرآن نفى رؤية العباد لربهم في قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾[4] ، دعوى مردودة ، فالذي نفته الآية هو إحاطة الأبصار به ، لا نفي رؤيته ، فالمؤمنون يرونه ، ولكنهم لا يحيطون به كما أن العباد يعرفون ربهم ، ولكنهم لا يحيطون به علما ، كما قال تعالى : ﴿ ولا يحيطون به علما ﴾[5] فهذه كتلك .

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى :« حَمِدَ الرب نفسه بأنه لا تدركه

---

(١) سورة النساء : ١٦٤

(٢) سورة الأعراف : ١٤٣

(٣) سورة القيامة: ٢٢-٢٣

(٤) سورة الأنعام : ١٠٣

(٥) سورة طه : ١١٠

الأبصار لكمال عظمته ، يرى ولا يدرك ، كما أنه يعلم ولا يحاط به علما ، وإلا فمجرد نفي الرؤية ليس بكمال ألبتة ، وإنما الكمال في كونه لا يحاط به رؤية ولا إدراكا لعظمته في نفسه، وتعاليه عن إدراك المخلوقين ، وكذلك حمد نفسه بعدم الغفلة والنسيان لكمال علمه»[1] .

سابعا : بيان اللبس الذي في المصطلحات التي استخدموها :

زعم نفاة الصفات أنَّ إثبات صفات الباري يلزم منه أن يكون الباري جسما ، وأن يكون مركبا ، وأن يكون متحيزا ، وأن يكون في جهة ، وأن يكون محلا للحوادث والأعراض ، وأن يكون له أعضاء وأركان وأدوات ولا نسلِّم لنفات الصفاة هذه الإطلاقات في باب الأسماء والصفات التي نَفَوْا بها ما أثبته الله لنفسه ، وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم .

وقد تنبه الحذاق من علمائنا إلى أن هذه الألفاظ ألفاظ مجملة مبهمة يراد بها حق ويراد بها باطل ، فوقفوا منها موقف الفاحص المدقق ، وطالبوا الذين أطلقوها أن يبينوا مرادهم منها ، وحكَّموا كتاب الله وسنة رسوله فيما بينه هؤلاء المطلقون ، فإن ذكروا من معانيها حقّا قبلوه ، وإن ذكروا باطلا ردوه ، مع نصحهم لهؤلاء بترك هذه الإطلاقات التي لم ترد في الكتاب والسنة والالتزام بألفاظ النصوص .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ما تنازع فيه المتأخرون نفيا وإثباتا فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه ، حتى يعرف مراده ، فإن كان حقا قُبِل ، وإن كان باطلا رُدَّ ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا ، ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك »[2] .

ويقول شارح الطحاوية في الألفاظ التي أطلقها علماء الكلام نافين صفات

---

(١) راجع التفسير القيم : ٢٧

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣/ ٤١ وانظر : ٦/ ٣٦

الباري :« الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال : طائفة تنفيها ، وطائفة تثبتها، وطائفة تُفصّل ، وهم المتبعون للسلف فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ، فما أثبت بها فهو ثابت ، وما نفي بها فهو منفي ، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في الاصطلاح فيها إجمال وإيهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية ، فليس كلهم يستعملها في معناها اللغوي .

ولهذا كان نفاة الصفات ينفون بها حقّا وباطلا ، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به ، وبعض المثبتين لها يُدْخِل لها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ولما دلّ عليه الكتاب والميزان .

ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها ، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا ، وإنما نحن متّبعون لا مبتدعون .

فالواجب أن يُنْظَر في هذا الباب ، أعني باب الصفات ، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله نفيناه ، والألفاظ التي وَرَدَ بها النص يُعْتَصَمُ بها في الإثبات والنفي ، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها ، فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ، فإن كان معنى صحيحا قُبِل ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة ، مع قرائن تبين المراد والحاجة ، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها »[1] .

وقد تعرض أهل العلم لبيان اللبس الذي في المصطلحات الكلامية التي نَفَوْا بها صفات الباري ، وسنورد في بحثنا هذا أهم هذه المصطلحات مبينين اللبس الذي وقع فيها.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٩

١ ـ بيان اللبس الذي في اصطلاح التركيب :

يقول شارح الطحاوية : « التركيب له معاني : **أحدها:** التركيب من متباينين فأكثر ، ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك ، هذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى ، ولا يلزم من وصف الله بالعلو ونحوه من صفات الكمال أن يكون مركبا بالمعنى المذكور .

والثاني : تركيب الجوار ، كمصراعي الباب ونحو ذلك ، ولا يلزم أيضا من ثبوت صفاته العليا إثبات هذا التركيب .

والثالث : التركيب من الأجزاء المتماثلة ، وتسمى الجواهر المفردة .

الرابع : التركيب من الهيولي والصورة كالخاتم مثلا ، هيولاه : الفضة وصورته معروفة.

وأهل الكلام قالوا : إن الجسم يكون مركبا من الجواهر المفردة، وليس هذا التركيب لازما لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه ، والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء ، وإنما قولهم مجرد دعوى .

الخامس : التركيب من الذات والصفات ، هم سموه تركيبا لينفوا به صفات الرب تبارك وتعالى ، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف في اللغة ، ولا في استعمال الشارع ، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ، ولا كرامة .

ولئن سموا إثبات الصفات تركيبا ، فنقول لهم : العبرة للمعاني لا للألفاظ ، سمُّوه ما شئتم ، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم ، فلو اصطلح على تسمية اللبن خمرا لم يحرم بهذه التسمية .

السادس : التركيب من الماهية ووجودها ، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران ، وأما في الخارج ، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها ، ووجودها عنها ؟ هذا محال.

فترى أهل الكلام يقولون : هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده ؟ ولهم في ذلك خبط كثير ، وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك ، وكم يزول بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل »[1] .

٢ـ بيان اللبس الذي في لفظي : الجهة والتحيز :

ومن هذه الألفاظ لفظ الجهة والتحيز اللذين نفوا بهما علو الله على خلقه ورؤيته في الآخرة ، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه إثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق ،والله ـ سبحانه وتعالى ـ ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود ومخلوق ؟ فالله ليس داخلا في المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله في جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ، أو تريد أنَّ الله داخل في شيء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثاني فهو باطل[2] .« وكذلك لفظ التحيز : إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات ، فإن الله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٢٥

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣/ ٤١ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٤٢

بيمينه﴾[1]

وقد ثبت في الصحاح عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوي السموات بيمينه ، ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض » ؟ وفي حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » ، وفي حديث ابن عباس: « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات ، أي مباين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها ، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه»[2] .

٣ـ بيان اللبس الذي في حلول الحوادث :

يقول شارح الطحاوية :« حلول الحوادث بالرب تعالى ، المنفي في علم الكلام المذموم لم يَرِد نفيه ولا إثباته في الكتاب ولا في السنة ، وفيه إجمال ، فإن أريد بالنفي أنه لا يحلُّ في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة ، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن ـ فهذا نفي صحيح .

وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية ، من أنه لا يفعل ما يريد ، ولا يتكلم بما شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى ، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والاتيان كما يليق بجلاله وعظمته ـ فهذا نفي باطل .

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث ، فيسلِّم السنِّي للمتكلم ذلك، على أنّه نفى عنه ـ سبحانه ـ ما لا يليق بجلاله ، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل ، وهو غير لازم له ، وإنما أتي هذا السني من تسليم هذا النفي المجمل ، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه »[3] .

---

(١) سورة الزمر : ٦٧

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٣/٤٢

(٣) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٢٩

ورد شيخ الإسلام على من نفى صفات الله الاختيارية بدعوى أن إثباتها يستلزم قيام الحوادث بالله تبارك وتعالى ، كما ردّ على الذين ينفون صفاته بدعوى أن إثباتها يستلزم قيام الأعراض به ، فقال : « لفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان ، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن هذه الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات، كما يقال : فلان عَرَضَ له مرض شديد ، وفلان قد أحدث حدثا عظيما ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

وقال : « لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا » .

ويقال : فلان به عارض من الجن ، وفلان حدث له مرض ، فهذه من النقائص التي ينزه الله عنها[1] .

ثم بين أنه إذا أريد بنفي الأعراض والحوادث نفي صفات الله ـ تبارك وتعالى ـ التي أثبتها الباري لنفسه فإن هذا غير صحيح ، فَجَعْلُ هذه الصفات أعراض وأحداث اصطلاح أحدثه علماء الكلام ، والعلماء باللغة وبكتاب الله لا يفقهون من هذه الألفاظ هذا المعنى الذي اصطلحوا عليه ، ونَفَوْا به صفات كماله وجلاله[2] .

ولا يلزم من إثبات الصفات الاختيارية لله كالإماتة والإحياء والخلق والتصوير والغضب والرضا ونحو ذلك مما وصف الله به نفسه حلول الحوادث بالله تبارك وتعالى ، لأن الله عندما يخلق أو يتكلم أو يغضب أو يرضى لا يكون الكلام قد حدث له بعد أن كان ممتنعا عليه ، فالله ـ تعالى ـ كما يقول الطحاوي رحمه الله تعالى : « ما زال بصفاته قديما قبل خلقه ، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته ، وكما كان بصفاته أزليا ، كذلك لا يزال عليهم أبديا »[3] .

ومعنى كلامه كما يقول شارح الطحاوية :« أن الله لم يزل متصفا بصفات

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٦/ ٩٠

(٢) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٦/ ٩١

(٣) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٢٧

الكمال : صفات الذات ، وصفات الفعل . ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها ، لأن صفاته ـ سبحانه ـ صفات كمال ، وفقدها صفة نقص ، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده »[1] .

ويقول موضحا عدم لزوم حلول الحوادث في الله بإثبات هذه الصفات : «حدوث الكلام والخلق والتصوير في وقت دون وقت غير ممتنع ، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن ، ألا ترى أن من تكلم اليوم ، وكان متكلما بالأمس لا يقال : إنه حدث له الكلام ، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر والخرس ، ثم تكلم يقال : حدث له الكلام ، فالساكت بغير آفة يسمى متكلما بالقوة ، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء ، وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل ، وكذلك الكاتب في حال الكتابة يسمى كاتبا بالفعل ، ولا يخرج عن كونه كاتبا بالفعل في حال عدم مباشرة الكتابة »[2] .

٤ـ بيان اللبس الذي في لفظ الأعضاء والأركان والأدوات :

استدل الجهمية والمعتزلة على نفي صفات الله من اليد والوجه والقدم بأن إثباتها يلزم منه إثبات الأعضاء والأركان والأدوات لله .

وهم بهذا يردُّون النصوص الكثيرة المثبتة لهذه الصفات ، والمخالفون لهم من أهل السنة والجماعة يقولون : « لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء ، أو جوارح أو أدوات ، أو أركان ، لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد ، لا يتجزأ ، والأعضاء فيها معنى التفريق والتَّعْضِيَةُ ، والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع ، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة ، وكل هذه المعاني منتفية عن الله ، ولهذا لم يَرِدْ ذكرها في صفات الله تعالى»[3] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٢٧

(٢) شرح العقيدة الطحاوية : ص ١٢٨

(٣) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٨ – ٢٤٢

ثامنا : بطلان دعواهم أن إثبات صفات الباري يبطل الدليل على وجوده :

أما دعواهم أن إثبات الصفات للباري يؤدي إلى بطلان الدليل الدال على وجوده فإن هذا أصل ضلالهم وسبب بلائهم .

فقد قَرَّروا في إثباتهم لحدوث العالم أنَّ كل الأجسام مُحْدَثة ، واستدلوا على حدوثها بأنها لا تخلو من الحوادث ، ولم تسبقها ، وما لم يخل من الحوادث ولم يسبقها فهو محدث .

ولما تقرر عندهم أن الأجسام محدثة ودليل حدوثها عدم خلوها من الحوادث كالحركة والسكون والمجيء والنزول والكلام ، قالوا يجب نفي الصفات عن الله ، فإن مقتضى إثباتها قيام الحوادث به ، وقالوا : لا يمكن تحقيق التوحيد إلا بنفي الصفات.

وقد ذكر شيخ الإسلام دليلهم وبين وجه الرد عليه فقال : « قالت نفاة الصفات : إنما نفينا الصفات لأن دليلنا على حدوث العالم وإثبات الصانع أثبتناه بحدوث العالم ، وحدوث العالم إنما أثبتناه بحدوث الأجسام ، والأجسام إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الصفات التي هي الأعراض . أو قالوا : إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الأفعال التي هي الحركات ، وأن القابل لها لا يخلو منها ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، أو أنَّ ما قبل المجيء والإتيان والنزول كان موصوفا بالحركة ، وما اتصف بالحركة لم يخل منها أو من السكون الذي هو ضدها ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

فإذا ثبت حدوث الأجسام قلنا : إن المُحدَث لا بدَّ له من مُحْدث ، فأثبتنا الصانع بهذا، فلو وصفنا ربنا بالصفات أو بالأفعال القائمة به لجاز أن تقوم الأفعال والصفات بالقديم ، وحينئذ فلا يكون دليلا على حدوث الأجسام ، فيبطل دليل إثبات الصانع»[1] .

وشبيه بهذا الاستدلال ما قرره ابن سينا مستدلا على إثبات الواجب ، فإنه استدل

---

(١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٤٩/٦ .وراجع : ١٤٧/١٣ .من مجموع الفتاوي.

بالممكن على إثبات الواجب ، وقرر في هذا الاستدلال أن كل موجود فهو ممكن ، وليس هناك موجود واجب الوجود بنفسه ، فكان هذا دليلا على نفي واجب الوجود لأنّ الله ـ بناء على قوله ـ يكون ممكن الوجود[1] .

وقد رد عليهم شيخ الإسلام من ثلاثة أوجه :

الأول : أن بطلان هذا الدليل المعين لا يستلزم بطلان جميع الأدلة ، وإثبات الصانع له طرق كثيرة غير هذا الدليل .

الثاني : أن هذا الدليل لم يستدل به أحد من الصحابة والتابعين ولا أئمة المسلمين ، فلو كانت معرفة الرب ـ عزّ وجلّ ـ والإيمان به موقوفة عليه للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به ، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين .

الثالث : أن الأنبياء والمرسلين لم يأمروا أحدا بسلوك هذا السبيل ، فلو كانت المعرفة موقوفة عليه وهي واجبة لكان واجبا ، وإن كانت مستحبة كان مستحبا ، ولو كان واجبا أو مستحبا لشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان مشروعا لنقلته الصحابة[2] .

تاسعا ـ تغييرهم معاني المصطلحات الشرعية

ومن تحريفهم الكلم عن مواضعه تغييرهم لمعاني المصطلحات الشرعية ، فإنهم يسمون تجريد الخالق عن صفاته التي مدح بها نفسه توحيدا ، ويزعمون أن من أثبت صفات ـ الباري ـ فإنه يكون مشركا ناسبا لله الذم والنقص ، لأن من أثبت الصفات ـ في زعمهم ـ فقد ادعى لله ندا قديما ، وجعل الله أجزاء وأبعاضا .

وكل هذا من الضلال الذي كاد به إبليس هذه الطائفة ، وبهذا غيروا معنى التوحيد الذي جاءت به نصوص الكتاب والسنة ، وهو أن الله واحد في ذاته وفي ألوهيته وفي أسمائه وصفاته ، وجاؤوا للتوحيد بمعنى يضاد معنى التوحيد الذي عرفنا

---

(١) راجع مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٦/٥٠

(٢) راجع مجموع الفتاوى : ١٣/١٤٩

به الوحي ، فزعموا أن التوحيد لا يتم إلا بنفي صفات الباري التي امتدح بها نفسه .

والناظر المدقق في مقالتهم يعلم أنهم إنما أثبتوا للخالق وجودا مطلقا ليس له وجود حقيقي في واقع الأمر ، وليس له إلا وجود خيالي في الأذهان[1] .

فالذي لا صفات له ولا أسماء هو عدم محض غير موجود ، فهؤلاء نَفَوْا التوحيد من حيث زعموا أنهم بلغوا قمة التوحيد ، فسبحان الذي حجب عن هؤلاء الهدى ، وأوردهم الردى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولقد شابه هؤلاء في مسارهم واستدلالهم قول الذين ضلوا من قبل ، فقد زعم قوم من قبلهم أنّ الله أعظم من أن يُنْزِلَ كتابا ويرسل رسولا ﴿ وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾[2] .

والمجوس والمشركون اتخذوا من دونه أولياء بدعوى أن الله أعظم من أن يعبده العابدون من غير واسطة ، فعبدوا من هم أقرب إلى الله منا ، لقد عبدوا الشمس والقمر والنجوم والملائكة وصالحي البشر ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾[3] .

---

(١) راجع مجموع فتاوي شيخ الإسلام : ٣٨/٦

(٢) سورة الأنعام : ٩١

(٣) سورة الزمر : ٣